

بصحة أمن

هل أخطأ المشنوق بحمل حقيبة مفخخة؟

حسين حمود

منذ تولي نهاد المشنوق وزارة الداخلية في الحكومة الحالية، لم يتعمق بفترة دواء. في كل فترة يجد أمامه تحدياً أمنياً، أحياناً يكون أكبر من طاقته فيعجز عن السيطرة عليه، وأحياناً أخرى يتمكن من ذلك، ولكن إلى حين نضوج الظروف والتوقيت لاستثماره ضده من قبل خصومه بعد إخراجهم من جيوبهم أوراقتهم مستورة تاتيهم من عقر دار المشنوق في الوزارة الأمنية السيادية بامتياز.

أما خصوم المشنوق فهم من تياره الذين يجالسونه في بيت الوسط في منطقة وادي اليهود كما كانت تسمى سابقاً، وأبرزهم الشماليون وعلى رأسهم زميله وزير العدل أشرف ريفي مدير عام قوى الأمن الداخلي سابقاً.

في أحداث طرابلس لم يفزع وزير الداخلية في إطفاء النيران وإنهائها، وعاشت المدينة وأهلها أياماً وليالي من الموت الشامل والنعر من الحاضر والخوف مما يخفيه لهم المستقبل. بينما كان ريفي يتفخر بأن المقاتلين في باب التبانة «أبناءؤه» وهم يحمون منطقتهم من مسلحي جبل محسن. واستمر الوضع متفجعاً إلى أن جاء القرار من «المستقبل» برفع الغطاء عن المسلحين وإحالتهم إلى القضاء العسكري، لكن هؤلاء «نكروا في التحقيقات اسم مسؤول التيار في طرابلس عميد حمود وأكدوا أنه كان يمدّمهم بالسلاح والنخباء للقتال، كل ذلك تحت عيون وزير الداخلية.

بعد ذلك، كانت قضية عرسال والاعتداءات التي قام بها المسلحون الإرهابيون ضد الجيش وقوى الأمن الداخلي، ما استدعى الرد من الجيش على المعتدين بحرب عنيفة ضد المعتدين الذين كانوا في الميدان ومن خلفهم صقور «المستقبل» الذين شنوا حملة مضادة على الجيش على خلفيات طائفية وسحبوا الغطاء السياسي عنه في معركة التي انتهت بمأساة خطف العسكريين من قبل إرهابيي «جبهة النصر» و«داعش»، وقتل عدد من المخطوفين، ولا يزال هذا الملف مفتوحاً من دون حل.

ويقول إن عرسال محتمة، يتصدى له شماليو «المستقبل» ويعصفونهم بالثورات، ويهربون لهم أفعالهم وارتكباتهم، حتى خلال ضغط الإرهابيين على الحكومة بتحريك أهالي المخطوفين في الشارع لا يتزأزأها في ما يقدمونه من مطالب. وقد وصل الأمر إلى حد تأليب الأهالي ضد المشنوق لرفضه بعض ممارسات الأهالي المخصرة مثل قطع الطرق وشل حركة السير وما لهذا الأمر من تداعيات أمنية واقتصادية خطيرة.

وفي محطة ثالثة كانت المصيدة الأخطر للمشنوق، وهي قضية الموقوفين الإسلاميين. فالبرغم من أن هذا الملف يعود إلى ثماني سنوات سابقة، وتحديد إلى العام 2007 بعد حرب نهر البارد بين الجيش وتنظيم «فتح الإسلام»، وما بعد ذلك من مواجهات بين القوى الأمنية والإرهابيين، فقد وضع تيار المستقبل كتلة النار هذه بين يدي المشنوق وضغط بشدة عليه حتى كاد يحرقه في الشارع «المستقبلي»، وذلك من خلال حالات التمرد المتكررة التي قام بها الموقوفون في السجن، ومحاولة المشنوق إخمادها إلى أن كانت الحملة الأخيرة لقوى الأمن الداخلي بقيادة وزير الداخلية، حيث تم نقل المساجين ذوي الامتيازات الخاصة من الرؤوس الكبيرة في إدارة العمليات الارهابية في الخارج، من المبني «ب» إلى المبني «د». ارتفعت بعض الاضواء المتعرضة لكنها سكنت فجأة ليتبين لاحقاً أن هذا الصمت إلى حين، وبالفعل هذا ما ظهر في قضية أسئلة التعدي على بعض المساجين، والحملة الشرسة التي شنت على المشنوق، والتي حرّكها ريفي ليلحقه صفوره الشماليون تجريحاً وتشميماً برميليهم.

هل المشنوق سيطر على وزارته وإلى جانبه ريفي الذي كان مديراً عاماً لقوى الأمن الداخلي وأجهزتها المختلفة، وهو الطامح إلى أدوار ومناصب مستقبلية أخرى أكثر من وزارة العدل؟ هل أخطأ المشنوق بحمل حقيبة المفخخة؟ أم أنها عمادة يدرك المشنوق مخاطرها ويدرك أنه لا بد منها ليقى باب السراي مشروع رئيس حكومة بعدما وفرت له وزارة الداخلية اللقب الأهم من لقب معالي الوزير، وهو لقب نظير الأمير محمد بن نايف في الوزارة، وربما في ولاية العهد «المستقبلية»...

«المستقبل» يتودّد للمشنوق

روزانا رمل

يبداً وزير الداخلية اللبناني نهاد المشنوق يعرف جيداً كيف يخطو خطاه سياسياً واجتماعياً وشعبياً، ويعرف أيضاً أن لكل زمان موقفاً ولكل مكان حدثاً ولكل وقت تركيبة، وإنه اليوم يعيش بين تركيبة حزبية لا يستطيع اعتبار نفسه جزءاً منها بصورة عضوية، أو بشكل أصح فإن اعتبار المشنوق نفسه أحد صقور «المستقبل» المنضويين في مشاريع تحت عناوين إسقاط الرئيس الأسد، أو ما شابه من ملفات كسر عظم في السياسة الإقليمية غير معني بها، أو ربما يكون غير مقتنع بها، بغض النظر عن وجهة نظره تجاه هذه الأمور.

الحديث عن الأزمة السورية هو الحاضر اليوم في خلاطات الداخل بين رموز «المستقبل»، الحريري - ريفي - المشنوق، من دون منازع، وكل ما جرى من تداعيات ومواقف جاءت بعد نشر فيديوهات تعذيب متطرفين في سجن رومية، يشير إلى ذلك بحيث كانت أولى تعليقات وزير العدل أشرف ريفي «إنها شكل من أشكال أعمال نظام الأسد» حسب تعبيره، ليعاد اتهام حزب الله بتسريب أسلحة الفيديو وبثها، وفي هذا الكلام دلالة واضحة من ريفي إلى من يهّم الأمر، مع العلم أن اعتبار كلامه منطقياً يحده الأدنى يتطلب توضيحاً خاصاً منه يشرح فيه كيف يمكن لعناصر فرع المعلومات أن يصبحوا عملاء لحزب الله؟

أما وزير الداخلية نهاد المشنوق الذي عرف جيداً كيف يتلقف الموقف، عرض تقديم استقالته بسرعة إذا تطلب الأمر، وفي هذا موقف جاد يعتبر المشنوق نفسه قد انقذ الموقف وخرج منتصراً ومدعوماً من الشعب الذي يستعيره

البناء

خفايا

أسف وزير سابق

له كتابات عددة

لوصول الوضع

في لبنان إلى هذا

الدرك المتدني من

الطائفية والمذهبية،

علماً أنه كان على

اللبنانيين أن

يرتقوا إلى مستوى

المسؤوليات الكبيرة

الملقاة على عاتقهم

في هذا المشرق،

الذي كان يُفترض

أن يؤثروا فيه إيجاباً

لناحية النهضة

والانفتاح والفكر

التنويري الحرّ، فإذا

بهم يتأثرون بأفكار

ظلامية هدامة آتية

من الصحراء ومن

مجاهل التاريخ.

هو تفكير المشنوق بحلول مفاجئة وقاسية بالنسبة إلى «المستقبل» كتقديم الاستقالة التي سارع إلى عرضها بسبب ضغوط أخذته وستأخذها إليها ويعرف جيداً أهدافها.

نهاية المشنوق في عرض الاستقالة أمام الرأي العام استتبع استداراً فوراً من الحريري بذهاب ما تمّ تركيبه بهاء، فأرسل مستشاره نادر الحريري إلى المشنوق لدعمه قورا، وفي اليوم الثاني حضر ريفي إلى الداخلية لدعمه أيضاً وتوجيه اصابع الاتهام إلى حزب الله بعد سوريا.

عرف الحريري أن استقالة المشنوق ستعني شيئاً واحداً وهو خروج بطلا جماهيرياً من الداخلية أمام الرأي العام أولاً، وثانياً هو فسخ للمجال أكثر للمشنوق نحو خياراته واتصالاته الداخلية والإقليمية كفرصة سانحة لتعزيز التعاون والاتفاق حول المرحلة المقبلة كإسم مقبول من جميع الأطراف في تسميته رئيساً مقبلاً للرؤساء خصوصاً أن اسم نهاد المشنوق كرمز سني معتدل يريد مكافحة الإرهاب ومتعاون في هذا الإطار بشكل واضح ومطلب اقليمي ودولي في إطار مكافحة الإرهاب المطروح خيار ثابت.

ذكاء المشنوق يتطلب من الحريري تودّاً غير مسوق له بعد فشل الخطة التي كان من المفترض أن تحرق اسمه في أذهان اللبنانيين أولاً، وعند الدول المهمة ثانياً. أما اللعبة برمتها فليست لعبة أفراد، ولا تعتمد على الذكاء الفردي، بل هي لعبة أجهزة أمنية تتقاتل عبر شخصيات محلية شاء الحظ السيئ لتيار المستقبل أن تدور بين أركانه وفي داخل بيته، وبداء من لمة الشطاي التي بادر إليها الحريري وإغراق المشنوق بالزيارات المؤكدة على العواطف والتضامن آن ثمة ذكاء يقف وراء حركة الحريري أيضاً وأن لعبة الأذكاء ربما لا تكون لبنانية صرف.

على الطريقة الأوروبية تصرف بحضارة وتحمل مسؤوليّة أيّ تقصير قد يسند إليه كوزير مسؤول عن كل المؤسسات الأمنية التي تخضع لسلطته بطبيعة الحال.

التقصير غير ممكن حصره بشخص أو جهة في هذه الحادثة والذي يتجه نحو مكان آخر من خلال ارتفاع أصوات الاتهامات السياسية هو المشهد الذي أراذ الحريري - ريفي اعتباره تقصير المشنوق بامتنان لأسباب باتت واضحة وتتلوق بضرورة قطع الطريق الإقليمية والدولية أمام المشنوق التي من الممكن أن تجيء به كحل مقبول للتسوية السياسية المرتقبة في لبنان، بعد الأزمات الجديدة التي أرختها المحادثات الروسية السعودية الجديدة، وبعد إعلان بوتين الصريح التمسك بالأسد وصولاً إلى أيام الفصل في ملف طهران النووي الذي دخل العدّ العكسي لخواتيمه الإيجابية.

كل هذا يتلقاه الحريري بالعين التي تتوجّب عليه لتلقف المقتضيات بما يحفظ مكانته وحظره في أيّ دور مقبل، وهو يعرف أن منافسيه معدومون باستثناء العلاقات التي أثارت حفيظة الحريري حسب مصادر مطلعة بين حزب الله والمشنوق من جهة، وبين الأخير وبعض القوى الإقليمية والدولية من جهة أخرى أبرزها روسيا.

حاول الحريري قطع الطريق عبر استخدام ريفي كواجهة في هذا الملف يضغط باتجاه تدهور الأمور في الشارع أولاً كما جرى وتركّز المشنوق مسؤولاً مباشراً، في محاولة واضحة للربط بين ما يجري في الشارع واشتباكات عرسال، فيتوطد المشنوق بعد اتهامه بتقصير لا دخل له فيه، ولو حاول «المستقبل» دعمه بتصرّيات ومواقف إعلامية، ولو حاول هو حتى نفي أيّ خلاف أو منافسة بينه وبين زملائه في التيار، لكن ما لم يكن يتوقعه الحريري

ابراهيم أكد أنّ المفاوضات لم تتوقف بل انتهت

سلام: سيكون اجتماع لمجلس الوزراء وقرارات

واثل أبو فاغور وتناول البحث الأوضاع العامة. ومن زوار السراي الوزير السابق شاول رزق.

وكان سلام أكد خلال افطار لجمعية المقاصد الخيرية في بيروت أول من أمس أنه «تم تأليف حكومة المصلحة الوطنية لا لتنازع أو لتوقف وإنما لتتعاون، وقد اتفقنا منذ البداية على أن الأمور الخلافية نضعها جانباً ونمضي في الأمور الوفاقية، والوفاق سيبقى رهائياً. وأنني في موقعي مؤتمن على الوطن وليس على المنصب».

أضاف: «لست أنا الذي سيوقف هذا البلد عن التقدم والسيرة ولست أنا الذي سيخلى عن مسؤولياته في هذه الظروف الصعبة، بل ساستمر وسأصارع وستتعاون مع الجميع وسيكون هناك مجلس وزراء وقرارات ومواقف لمجلس الوزراء لأن البلاد بحاجة».

وأشار سلام إلى أنّ حكومته حققت الكثير في الأشهر الماضية وستستمر في ذلك بتعاون مع الجميع ومع القوى الفاعلة والمؤثرة والتي تغار على لبنان.

وأضاف: «سنعمل أيضاً على أن يكون إلى جانب السلطة التنفيذية السلطة التشريعية لتقوم بواجبها، فليس من المعقول في نظامنا الديموقراطي أن تشل السلطة التشريعية فهي العمود الفقري لهذا النظام، وستتعاطى نحن مع السلطة التشريعية من موقعنا في السلطة التنفيذية لتسير بالوطن إلى شاطئ الأمان».

بعد اللقاء: «زيارتي للرئيس سلام هي للوقوف إلى جانبه ورأيته ونظرته التي الإرضاع في لبنان. نحن نثق بحكمته في إدارة الملف اللبناني في هذا الوقت الصعب».

سئل: هل أطالعكم الرئيس سلام على نيته توجيه دعوة لمجلس الوزراء للإنقاذ الأسبوع المقبل؟

أجاب: «لم نحدد الأسبوع أو التوقيت، لكن النتيجة موجودة لدى الرئيس سلام، وهو كان أعلن لمرات عدة في وسائل الإعلام أنه سيوجه دعوة لمجلس الوزراء للاجتماع، وهذا حق من حقوقه، بل هو واجب على رئيس الحكومة الذي يراس حكومة المصلحة الوطنية أن يجمع مجلس الوزراء لإدارة شؤون الناس والبلد».

والتقى سلام وزير الصحة العامة



سلام مترشداً اجتماع خلية الأزمة في السراي

نشأ أزر المقاومة والجيش اللبناني والجيش السوري في مواجهة القوى الإرهابية لأن نتجتها ستعكس استقراراً في مجتمعنا

يفترض ان نراه من عليها في هذه المرحلة هي مجلس الوزراء، وما يجري لا يعطي الصورة المطلوبة والصححة».

وإذ لفت مخزومي إلى أنه وضع الرئيس بري في أجواء زيارته الأخيرة إلى روسيا وإلقائه الرئيس بوتين، أكد أنه لفت اهتمام الجميع بالاستقرار في لبنان، والرغبة في أن يكون هناك وحدة صف بين اللبنانيين، لأن من المهم جداً في هذه المرحلة أن يكون لبنان معزولاً عن مشاكل المنطقة لكي نصل إلى التسويات».

وختتم: «إننا نشهد اليوم منازعات بين بعض السياسيين في ما يتعلق بالمواضيع الأمنية، واعتقد أن وزير الداخلية يقوم بواجبه وعمله بالنسبة إلى الوضع الأمني، وأن حصلت أخطاء في سجن رومية، ونطالب في هذا المجال بأن يأخذ القضاء مجراه وينتهي التحقيق بنتائج جديّة ويعاقب من قام بهذه الأفعال، لكن يجب ألا يكون ذلك سبباً لإضعاف الوضع الأمني وموقف الحكومة. ونحن نخشى دولة الرئيس تمام سلام لقيادته هذه المرحلة الصعبة لأن أي شخص آخر كان يمكن أن يفكر بترك هذه المسؤلية، ولذلك نهنئه على صبره وموقفه ونتمنى له الخير».

برقية

من جهة أخرى، تلقى بري برقية من رئيس مجلس الشورى في سلطنة عمان خالد بن هلال بن ناصر المعولي، مهتماً بشهر رمضان، ومن زوار بري رئيس مجموعة «الاقتصاد والأعمال» رؤوف أبو زكي.

وجدوا قوى حاضنة لهم وسوياجوون بكافة القوى الشعبية في لبنان. وتدعو اللبنانيين لكي يشكلوا جبهة مواجهة لهؤلاء الإرهابيين سواء في الداخل اللبناني، أو على صعيد ما يحصل من مواجهة في السلسلة الشرقية من جبال لبنان على الحدود اللبنانية - السورية، لذلك ومن هذا الموقع والدور والرؤية، تقول نعم لهذه الوجهة، ونشأ أزر المقاومة والجيش اللبناني والجيش العربي السوري في مواجهة هذه القوى الإرهابية، لأن نتيجتها هي استقرار الوضع داخل القرى والبلدات والمدن اللبنانية والسورية، هذا هو المطلوب وهذا ما نعتقد أنه واجب على كل القوى السياسية».

مخزومي

كذلك استقبل الرئيس بري رئيس منتدى الحوار الوطني فؤاد مخزومي وعرض معه الوضع في البلاد. وقال مخزومي بعد اللقاء: «الزيارة هي أولاً لتنهت دولة الرئيس بشهر رمضان، الذي نتمنى أن يكون شهر خير وتعاون في ما بيننا جميعاً، لأن المرحلة التي نمرّ بها تفرض علينا ذلك». ووجدت مخزومي التحية للرئيس بري على دوره في رعاية الحوار الذي نفس الكثير من الاحتفان في البلاد، وقال: «نتمنى أيضاً أن يعكس هذا الانفتاح الحاصل في الحوار داخل مجلس الوزراء»، معتبراً «أن تعطيل مجلس الوزراء ليس من مصلحة لبنان، فالقوى لا يوجد رئيس جمهورية وهناك مجلس ممدد له، واعتقد أن المؤسسة الوحيدة التي

أكد رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي النائب أسعد حراد أن «القلق يساور الجميع في غياب المؤسسات الفاعلة في الدولة»، وسأل: «إلى أين نحن ذاهبون؟ ما هو المطلوب؟ هل نزيد أو نثقل أي مؤسسة تعمل في البلد؟ من هي مرجعية المواطن؟ هل الحكومة، المجلس النيابي، رئاسة الجمهورية؟ وربما بعد وقت الأجهزة الأمنية؟ فيما نحن نشاهد ماذا يجري من تطورات، ونرى هذا الحجم من التحزك الإرهابي الذي يهدد بلادنا».

كلام حراد جاء بعد لقائه أمس ورئيس المكتب السياسي في «القومي» الوزير السابق علي قانصو، رئيس مجلس النواب نبيه بري في عين التينة، حيث جرى عرض الأوضاع الراهنة في لبنان والمنطقة.

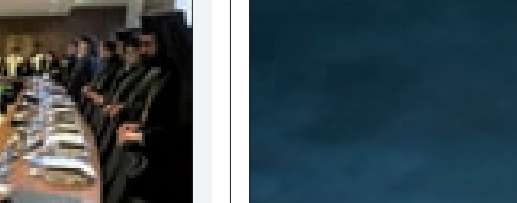
وقال حراد: «ناقشنا كل المواضيع بشكل دقيق، وقد سجلنا إلى جانب دولة الرئيس بري موقفاً شامخاً، وهو أنه يجب تفعيل المؤسسات في البلد، فهذه المؤسسات هي لجميع اللبنانيين، رئاسة الجمهورية والمجلس النيابي والحكومة، ويجب أن تصب المواقف السياسية لكل الأطراف في خدمة هذه المؤسسات وتعزيزها، قبل أن نصل إلى التوقيع، لأننا اليوم على الحافة، ومن الضروري أن نفعل المؤسسات لكي نتمكن من الوصول إلى بر الأمان».

وتابع حراد: «الموضوع الثاني الذي بحثناه هو هذه التحركات التي تشهدها بعض المناطق والتي تهدد الاستقرار. ونحن نقول لهؤلاء إنهم لن

عرض وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية نبيل دو فريج خلال ندوة في «نادي الصحافة» أمس عمل وزارته والمشروع التي تنفذها، شارك فيها مديرون وكبار موظفي الوزارة.

واعتبر دو فريج أن للوزارة طابعاً خاصاً، فهي لا تنفق كثيراً من موازنة الدولة التي تهدب بمجمملها لأموال تشغيلية. نحن نعمل على مشاريع الإصلاح الإداري والتدريب، وهناك مشروعان متمايزان هما برنامج «إدارة النفايات الصلبة» وبرنامج «أفكار»، وهما ممولان من الاتحاد الأوروبي».

وأشار إلى أن «الوزارة تدير النفايات الصلبة في مناطق عديدة في الجنوب، البقاع والشمال، وهذه النفايات تشكل



المجمع الانطاكي في البلمند

والتقى أمس أعمال المجمع الانطاكي المقدس للروم الأرثوذكس في دورة عادية خامسة، برئاسة بطريرك بوحنا العاشر في البلمند. وسيتمندارس الجمعية من البندود على جدول أعماله، ومنها قضية مطراني حلب المخطوفين بولس يازجي وبوحنا ابراهيم، وأوضاع الأبرشيات في الوطن وبلاد الانتشار وحيثيات الخلاف مع بطريرك القدس والمجمع الأرثوذكسي الكبير، وكليات متابعة توصيات مؤتمر «الوحدة الانطاكية»، المنعقد في البلمند سنة 2014.

ويتناول المجمع في بيانته الختامي الأوضاع الإقليمية في المنطقة.

التقى شيخ عقل طائفة الموحدين الدروز نعيم حسن وقدأ من الرابطة المارونية برئاسة القبط سمير ابي الممر برفقة عدد من أعضاء الرابطة، حيث قدم الوفد التعازي بضحايا جريمة قلب لوزة.

دوفريج: نخوض معارك

مع ثلاثة أرباع الإدارات لإصلاحها

نحو 40 في المئة من النفايات في لبنان، وهناك الآن نحو 7 معامل لمعالجة النفايات الصلبة. أما برنامج «أفكار»، فيتوجه إلى المجتمع المدني بغية تثبيت المواطنين في قراهم».

وتحدث عن مشروع تبسيط الإجراءات لتخفيف الفساد، واحتكاك المواطن بالموظف وتوفير الوقت، والرشوة، ورأى أن «هناك موظفين يرون أن هذا المشروع يضع حداً لسبل استنزافهم ويجدون الحجج القانونية لعدم تطبيقه، متذرعين بتعديل القوانين. ولذلك فحن نخوض معارك مع ثلاثة أرباع الإدارات لتطبيق القوانين الإصلاحية وجعلها نافذة وسارية».

عرض وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية نبيل دو فريج خلال ندوة في «نادي الصحافة» أمس عمل وزارته والمشروع التي تنفذها، شارك فيها مديرون وكبار موظفي الوزارة.

واعتبر دو فريج أن للوزارة طابعاً خاصاً، فهي لا تنفق كثيراً من موازنة الدولة التي تهدب بمجمملها لأموال تشغيلية. نحن نعمل على مشاريع الإصلاح الإداري والتدريب، وهناك مشروعان متمايزان هما برنامج «إدارة النفايات الصلبة» وبرنامج «أفكار»، وهما ممولان من الاتحاد الأوروبي».

وأشار إلى أن «الوزارة تدير النفايات الصلبة في مناطق عديدة في الجنوب، البقاع والشمال، وهذه النفايات تشكل



حسن ووفد الرابطة المارونية



درب الياسمين حصريا على قناة المنار

